

تقييم تطور السياسة النقدية وأثرها على الدخل القومي في العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

أ.د/ السيد حسن محمد جادو / أ.د/ سعيد عباس محمد رشاد / الباحث/ سيف غايب محمد
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي / أستاذ الإرشاد الزراعي / طالب دكتوراه اقتصاد زراعي
كلية الزراعة بمشتهر - جامعة بنها

Received : 8 / 8 / 2021 ,

Accepted : 4 / 9 / 2021

المستخلص :

تأتي أهمية هذه الدراسة من منطلق السعي لتطوير الاقتصاد العراقي وكون السياسة النقدية أحد أهم الأدوات التي تستطيع الحكومة من خلالها تنمية الاقتصاد في العراق. أن المشكلة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي هو اختلال السياسة النقدية المعمول بها خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٤-٢٠١٩) بسبب ريع الاقتصاد العراقي الناتج عن الاعتماد بشكل كلي نسبياً على إيرادات النفط التي تؤدي إلى تعرض الاقتصاد إلى العديد من الاضطرابات والصدمات والانتكاسات التي تؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي في البلد واضطرار السلطات النقدية إلى التغيير الطارئ للسياسة النقدية أو استخدام آليات قد تؤثر سلباً على استقرار الأسعار وعلى قيمة العملة المحلية وعلى تحقيق الأهداف التي كان مرجو تحقيقها من أجل تنمية الاقتصاد العراقي. وتم الاستنتاج أن الاستقرار النقدي قد كان متذبذب بشكل كبير إذ سجل أعلى ارتفاع له عام (٢٠٠٦) وقدر (٠,٠٢٤) وسجل أدنى مستوى له في عام (٢٠٢٠) وكان (-٠,٠٢٦) وهذا يعني أن النقد غير مستقر ولم يقترب من الواحد خلال (١٧) سنة ولكن خلال هذه الفترة لم يتعرض الاقتصاد إلى ضغوط تضخمية. وان سرعة تداول النقود قد كانت متناقصة إذ سجلت أدنى مستوياتها عام (٢٠٢٠) إذ بلغت (١,٩٢٥)، بينما سجلت أعلى مستوى لها عام (٢٠٠٥) إذ بلغت (٦,٤٥)، وكان متوسط سرعة تداول النقود خلال (١٧) عام هو (٣,٨٨). استنتجنا من خلال نتائج النموذج وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات المستقلة للسياسة النقدية بشأن الدخل القومي في العراق، نظراً لوجود تكامل مشترك بين المتغيرات. تشير سرعة التعديل إلى أن الأمر سيستغرق حوالي ١٨,٢ عاماً للعودة إلى مسار التوازن. وان (سعر الصرف وعرض النقد) لهما تأثير إيجابي أكبر من (الاحتياطي الإلزامي وسعر الخصم) على الدخل القومي. ونوصي بالعمل على زيادة سرعة تداول النقود من خلال اتخاذ سياسات إنعاش للاقتصاد العراقي، ودفع المستثمرين على الاستثمار والإنفاق وتقليل حازم المخاطرة عندهم الذي يدفعهم إلى الاكتناز الذي يؤدي إلى تقليل نسبة سرعة تداول النقود. والعمل على رفع قيمة العملة والحفاظ على استقرار العملة، وتوفير المنتجات بأسعار جيدة وبتغطية كاملة لحجم الطلب، وتخفيض الضرائب وتقليل تكاليف المعيشة لأفراد المجتمع من أجل رفع القوة الشرائية للنقود. وتوجيه السياسة النقدية باتجاه العمل على تخفيض نسب البطالة والاستثمار في الكفاءات العلمية وتنمية الموارد البشرية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية - تقييم السياسة النقدية - السياسات الاقتصادية - الدخل القومي - أثر السياسة النقدية على الدخل القومي.

المقدمة

أن السياسة النقدية هي واحدة من أهم السياسات الاقتصادية التي تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية التي بدورها تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ورفع مستوى الدخل القومي والفردية.

أن من أهم الأهداف التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها هي تحقيق الاستقرار النقدي والحفاظ على تخفيض معدلات التضخم والحفاظ على استقرار وقوة العملة المحلية وتحسين قيمتها وزيادة تدفق العملة الصعبة للبلاد والحفاظ على استقرار سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية وغيرها من الأهداف.

وكل هذه الأهداف يتم العمل على تحقيقها عن طريق السلطة النقدية للبلد المتمثلة بالبنك المركزي من خلال تحديد الأهداف المطلوبة ووضع الخطط والاستراتيجيات المناسبة وتحويلها إلى مهام يتم تنفيذها بشكل عملي خلال فترة زمنية محددة.

بعد عام (٢٠٠٤) وتغير النظام السياسي والاقتصادي وانفتاح العراق على العالم الخارجي ورفع الحصار الاقتصادي عليه، أدى ذلك إلى وجوب تحديث السياسات والأنظمة المعمول بها، ففي عام (٢٠٠٤) تم إقرار قانون (رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ المعدل) لذي أعطي للبنك المركزي كامل السلطات والصلاحيات القانونية من أجل إنشاء بنك مركزي آمن ومستقل. وهذا ساعد البنك المركزي العراقي للحصول على الاستقلالية في الإدارة وعدم الخضوع للتغيرات والتأثيرات السياسية في الدولة، وأصبح جهة مستقلة تشق طريقها بشكل استراتيجي وعلمي، إذ أن من أهم أهداف البنك المركزي العراقي في الوقت الحالي هو الحفاظ على استقرار الأسعار المحلية وتعزيز التنمية المستدامة وإصدار العملة العراقية المتمثلة في الدينار العراقي وإدارتها وتحسين وتعزيز نظام المدفوعات وإصدار التراخيص وتنظيم القطاع المصرفي والإشراف عليه. في هذه الدراسة سنتناول تطور السياسة النقدية وتطور بعض أدواتها والتعرف على تأثيرها على الدخل القومي العراقي خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٤-٢٠١٩) ومدى مساهمتها في زيادة الدخل القومي وتحسين اقتصاد العراق.

مشكلة البحث: -

تتمحور مشكلة البحث حول مدى قدرة السياسة النقدية المعمول بها خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٤-٢٠١٩) في التأثير بشكل إيجابي على الدخل القومي العراقي على الرغم من رعية الاقتصاد العراقي الناتجة عن الاعتماد بشكل كلي نسبياً على إيرادات النفط التي تؤدي إلى تعرض الاقتصاد إلى العديد من الاضطرابات والصدمات والانتكاسات التي تؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي في العراق واضطرار السلطات النقدية إلى التغيير الطارئ للسياسة النقدية أو استخدام آليات قد تؤثر سلباً على استقرار الأسعار وعلى قيمة العملة المحلية وعلى تحقيق الأهداف التي كان مرجو تحقيقها من أجل تنمية الاقتصاد العراقي.

أهداف البحث: -

أن أهم أهداف البحث يمكن تلخيصها كما يلي: -

- ١- التعرف على تطور السياسة النقدية وأدواتها خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٤-٢٠١٩).
- ٢- تحديد نقاط الضعف في السياسة النقدية المعمول بها خلال الفترة الزمنية المذكورة.
- ٣- التعرف على مدى تأثير السياسة النقدية المعمول بها على الدخل القومي في العراق ومدى مساهمتها في زيادة الدخل القومي.

فرضية البحث:

يفترض البحث ما يلي: -

- ١- أن أدوات السياسة النقدية لها تأثير إيجابي وفعال على الدخل القومي.
- ٢- أن السياسة النقدية المعمول بها فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى القصير والعكس على المدى الطويل.

أسلوب جمع وتحليل البيانات:

أن البيانات التي تم اعتمادها في هذه الدراسة هي عبارة عن سلاسل زمنية للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٩) منشورة صادرة من البنك المركزي العراقي، واعتمدت الدراسة منهج التحليل الوصفي والتحليل الكمي في تفسير البيانات الإحصائية واستخلاص النتائج، وتم استخدام الطرق الرياضية والإحصائية والقياسية في قياس المؤشرات الاقتصادية، وتم تحليل السلاسل الزمنية عن طريق برنامج (Eviews10).

الإطار النظري للسياسة النقدية:

تعريف ومفهوم السياسة النقدية: هي مجموعة من الوسائل والأساليب والقواعد والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية من أجل التأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة. والمقصود بالسلطة النقدية هنا هو البنك المركزي لأي دولة، وتؤثر السياسة النقدية على عرض النقد عن طريق أدوات تسمى بأدوات السياسة النقدية (عبد الحميد، ٢٠٠٣: ٩٠).

أهداف السياسة النقدية:

لكون السياسة النقدية مهمة وواسعة المهام فهي تتفرد بأهداف خاصة بها تعمل على تحقيقها ومن أهم هذه الأهداف هي ما يلي: -

١- استقرار الأسعار:

أن ارتفاع الأسعار لجميع السلع يسمى بالتضخم وهو ما يعرف بارتفاع المستوى العام للأسعار، وتباينت آراء الاقتصاديين بين من يعتبر التضخم خطر وبين من يعتبره أمر ملازم لأي فترة انتعاش اقتصادي، ولكن التضخم حالة غير مرغوب بها لكونه يؤثر بشكل متباين على عامة الشعب، منهم من يتضرر بشكل بسيط ومنهم من يتضرر بشكل أكبر. ففي الوقت نفسه نرى دخول رجال الأعمال تستطيع مواكبة ارتفاع الأسعار ونرى محدود الدخل من أصحاب الرواتب التقاعدية بأن دخولهم تتراجع بسبب زيادة معدل التضخم، أي أن خلاصة الأمر هو إن ضرر التضخم هو عبارة عن الشعور العام بعدم العدالة في توزيع الدخل وكثير من الناس يرونه غير مرغوب به ولو كان معتدلاً، وهذا ما يجعل من استقرار الأسعار هدفاً من أهداف للسياسة النقدية (الحواراني والحساني، ٢٠١٠-٢٠١١: ٢١٨-٢١٩).

٢- تحقيق الاستخدام الكامل: -

يجمع الاقتصاديين على إن زيادة مستوى التشغيل يعد أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها السياسة النقدية، ولا سيما بعد أزمة الكساد العظيم في الثلاثينات من القرن الماضي، ومن أجل أن تصل السلطات النقدية إلى المستوى الملائم من النشاط الاقتصادي، فأنها تحرص على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتجنيب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من انحرافات من شأنها الأضرار بمستوى الإنتاج والدخل. والحفاظ على مستويات متدنية من البطالة قدر الإمكان غالباً ما تتراوح بين (٤,٥-٦%) (الخيكاني والموسوي، ٢٠١٥: ١٦).

٣- التأثير في عرض النقد: -

إن من أهداف السياسة النقدية التأثير في عرض النقد وفي معدلات نموها بهدف التأثير في النشاط الاقتصادي، فأن الزيادة في معدل نمو العرض النقدي تؤدي إلى زيادة حجم النقود المتداولة لدى الجمهور، ويؤدي إلى خلق فائض في الطلب على الخدمات والسلع بالنسبة للمعروض منها مما يؤدي ذلك إلى زيادة الضغط التضخمي. أما إذا كان معدل نمو العرض النقدي بطيئاً فيؤدي ذلك إلى هبوط في الدخل النقدي وبالتالي تقليل الإنفاق على الخدمات والسلع أي انخفاض مستوى الطلب الكلي وبالتالي تراجع مستويات التشغيل والتنمية، وهنا يأتي دور السياسة النقدية في عرض النقود لمعالجة الفجوة التضخمية أو الانكماشية (غدير، ٢٠١٠: ٣٤-٣٥).

٤- الاستقرار الاقتصادي: -

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف حدة التقلبات الاقتصادية من خلال الإبقاء على مستويات الإنفاق الكلي اللازمة لتحقيق أكبر قدر من التشغيل وأدنى ارتفاع ممكن في الأسعار

وذلك عن طريق التدابير التي تتخذها السلطات النقدية من أجل التأثير في حجم وكلفة الائتمان بحسب طبيعة الوضع الاقتصادي السائد (ركود أو تضخم) (جمعة، ٢٠٠٥: ١٧-١٨).

أدوات السياسة النقدية: -

أن للسياسة النقدية نوعين من الأدوات مباشرة وغير مباشرة يمكننا تلخيصها كما يلي:

١- الأدوات المباشرة: - وهي الأدوات التي تلجأ إليها السلطة النقدية لإدارة السياسة النقدية بشكل مباشر فقد تعتمد إلزام البنوك بشكل مباشر بأسعار فائدة معينة يتم تحديدها من قبل البنك المركزي على كل من القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية وودائع العملاء. كما تعتمد السلطات فرض سقف ائتمانية على شكل نسب معينة على حجم الائتمان الممنوح لبعض القطاعات الاقتصادية أو لجمعيتها بحيث يتعين على البنوك عدم تجاوزها. وقد تعتمد السلطة النقدية فرض حد أدنى من السيولة للأصول التي تمتلكها البنوك التجارية في شكل نسبة معينة يشترط عدم تجاوزها بحيث يمكن تغيير هذه النسبة حسب نوع الأصول التي تمتلكها البنوك التجارية وأجل كل منها حسب تغير الأحوال الاقتصادية للبلد (فهيم، ٢٠٠٦: ١٨).

٢- الأدوات غير المباشرة:

هناك عدة أدوات وأهمها: -

• **سعر إعادة الخصم (سعر السياسة):** - هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يمنحه من قروض للبنوك التجارية بضمان الأوراق التجارية المقدمة من قبلها لغرض التأثير على حجم الائتمان لدى البنوك. وتعد هذه الأداة أولى أدوات السياسة النقدية التي استخدمت من قبل البنوك المركزية للتأثير على حجم الائتمان. وكانت هذه الأداة من أقدم الأدوات النقدية التي لجأت إليها البنوك المركزية في القرن التاسع عشر وأوائل قرن العشرين حتى الثلاثينات من القرن الماضي إذ ظهر آنذاك سياسة السوق المفتوحة.

يلجأ البنك المركزي إلى اتخاذ سياسة نقدية انكماشية للحد من الاتجاهات التضخمية، إذ يقوم بتقليص الكمية المعروضة للنقد وذلك من خلال رفع سعر إعادة الخصم مما يؤدي إلى زيادة كلفة الإقراض ومن ثم تقليص العائد المتوقع من استثمار الأموال المقترضة أو تخفيض حجم الائتمان. والعكس في حالة السياسة التوسعية (الخيكاني والموسوي، ٢٠١٥: ١٩).

• **الاحتياطي الإلزامي:** - ويقصد به مطالبة السلطة النقدية للبنوك التجارية بالاحتفاظ بمقدار من النقود لدى البنك المركزي من دون مقابل ويتحدد هذا المقدار بصفة أساسية معينة من إجمالي ارصده الودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها العملاء لدى البنوك التجارية. وتأتي قدرة البنك المركزي في التحكم في حجم الائتمان وإدارة السياسة النقدية عن طريق هذه الأداة بواسطة تغير نسبة الاحتياطي عن طريق رفعة بما يؤدي إلى نقص حجم الاحتياطيات الفائضة لدى البنوك التجارية وبالتالي إلى نقص قدرة هذه البنوك على الإقراض ومنح التسهيلات الائتمانية فيتأثر بذلك الطلب على القروض بغرض الاستثمار (فهيم، ٢٠٠٦: ١٧).

• **عمليات السوق المفتوحة:** - ويقصد بها العمليات التي يقوم بها البنك المركزي من شراء وبيع السندات العامة والأوراق المالية في السوق النقدية من أجل التأثير في حجم النقد المعروض في التداول، كما تؤثر عمليات شراء وبيع الأوراق المالية والسندات في سعر الفائدة السوقية، فعندما يقوم بشراء السندات لزيادة العرض النقدي فإن أسعار السندات ترتفع ويهبط سعر الفائدة والعكس في حالة بيع السندات لتقليص العرض النقدي. ويتوقف نجاح عمليات هذا السوق على مستوى كفاءة وتطور البنيتين المالية والنقدية في الاقتصاد (الحراني والحساني، ٢٠١٠-٢٠١١: ٢٢٢).

النتائج البحثية ومناقشتها: -
أولاً: تطور عرض النقد

١- عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)

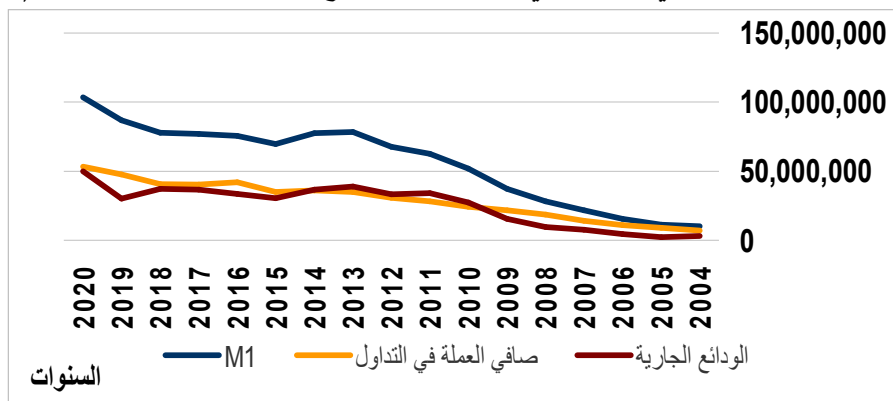
من خلال الجدول (١) والشكل (١) يتضح بان عرض النقد بالمفهوم الضيق قد شهد نمواً سنوياً متتالياً ولم يسجل انخفاض سوى في عام (٢٠١٥) ثم عاد بالنمو وحتى عام (٢٠٢٠)، وتراوحت معدلات النمو السنوي بين (١,٠٩-٤٠,٥%) بسبب تزايد كمية العملة خارج البنوك وتزايد كمية الودائع الجارية، إن العملة خارج البنوك كانت متزايدة ولكن نسبة مساهمتها إلى عرض النقد كانت تتناقص خلال الأعوام، والودائع الجارية كانت تتزايد نسبة مساهمتها في عرض النقد.

جدول (١) تطور M1 وصافي العملة في التداول والودائع الجارية للفترة الزمنية (٢٠٢٠-٢٠٠٤)

| السنوات | M1 (مليون دينار) | معدل النمو السنوي لعرض النقد M1 % | صافي العملة في التداول أو العملة خارج البنوك (مليون دينار) | نسبة إسهام العملة خارج البنوك إلى M1 % | الودائع الجارية (مليون دينار) | نسبة إسهام الودائع الجارية إلى M1 % |
|---------|------------------|-----------------------------------|--|--|-------------------------------|-------------------------------------|
| 2004 | 10,148,626 | - | 7,163,006 | 70.58 | 2,985,681 | 29.42 |
| 2005 | 11,399,125 | 12.32 | 9,112,837 | 79.94 | 2,286,288 | 20.06 |
| 2006 | 15,460,060 | 35.62 | 10,968,099 | 70.94 | 4,491,961 | 29.06 |
| 2007 | 21,721,167 | 40.5 | 14,231,700 | 65.51 | 7,489,467 | 34.49 |
| 2008 | 28,189,934 | 29.78 | 18,492,502 | 65.59 | 9,697,432 | 34.41 |
| 2009 | 37,300,030 | 32.31 | 21,775,679 | 58.37 | 15,524,351 | 41.63 |
| 2010 | 51,743,489 | 38.72 | 24,342,192 | 47.04 | 27,401,297 | 52.96 |
| 2011 | 62,473,929 | 20.73 | 28,287,361 | 45.27 | 34,186,568 | 54.73 |
| 2012 | 67,622,173 | 8.24 | 30,593,647 | 45.24 | 33,142,224 | 54.76 |
| 2013 | 78,318,122 | 15.81 | 34,995,453 | 44.68 | 38,835,511 | 55.32 |
| 2014 | 77,593,288 | 0.92 - | 36,071,593 | 46.48 | 36,620,855 | 53.52 |
| 2015 | 69,613,150 | 10.28 - | 34,855,256 | 50.06 | 30,580,169 | 49.94 |
| 2016 | 75,523,952 | 8.49 | 42,075,230 | 55.71 | 33,448,722 | 44.29 |
| 2017 | 76,986,584 | 1.93 | 40,343,309 | 52.4 | 36,643,275 | 47.6 |
| 2018 | 77,828,984 | 1.09 | 40,498,067 | 52.03 | 37,330,917 | 47.97 |
| 2019 | 86,771,000 | 11.48 | 47,638,603 | 54.9 | 30,132,397 | 45.1 |
| 2020 | 103,353,665 | 19.11 | 53,345,983 | 51.61 | 50,007,683 | 48.39 |

• النمو السنوي ونسب الإسهام من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول.
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

الشكل (١) يبين تطور M1 وصافي العملة في التداول والودائع الجارية للفترة الزمنية (٢٠٢٠-٢٠٠٤)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (١).

أن تزايد حجم النقد المعروض وتزايد معدلات النمو السنوية له دلالة إلى استخدام السلطات سياسة إصدار النقد أو التمويل التضخمي تماشياً مع عدم استقرار عائدات النفط والعجز الذي حصل بسببه. وأن تزايد عرض النقد يدل على التوسع الاقتصادي للبلاد وتزايد سياسة الإنفاق العام وخصوصاً الإنفاق الجاري.

تقييم تطور السياسة النقدية وأثرها على الدخل القومي في العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٩) ٣٦٨

٢- تطور عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) للعراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠): -

من خلال الجدول (٢) والشكل (٢) يتبين أن السيولة المحلية في الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٤) تتزايد عام بعد عام، وجاءت هذه الزيادة نتيجة تزايد العرض النقدي بالمعنى الضيق M1 وكانت تتراوح نسبة مساهمة M1 إلى M2 بين (٧٣,٣٣-٨٧,٦%) ويعود الارتفاع في السيولة المحلية لاتجاه السلطات إلى استخدام السياسة الإنفاقية وزيادة عرض النقد للمحافظة على توازن الاقتصاد العراقي الذي يتعرض إلى انتكاسات بسبب اعتماده على إيرادات النفط في تمويل الاقتصاد وكذلك يرجع تزايد الإنفاق العام بسبب ترايد الإنفاق الجاري للدولة.

جدول (٢) تطور M2 ومعدل النمو السنوي له و M1 والودائع الأخرى ونسب مساهمتها في M2 في

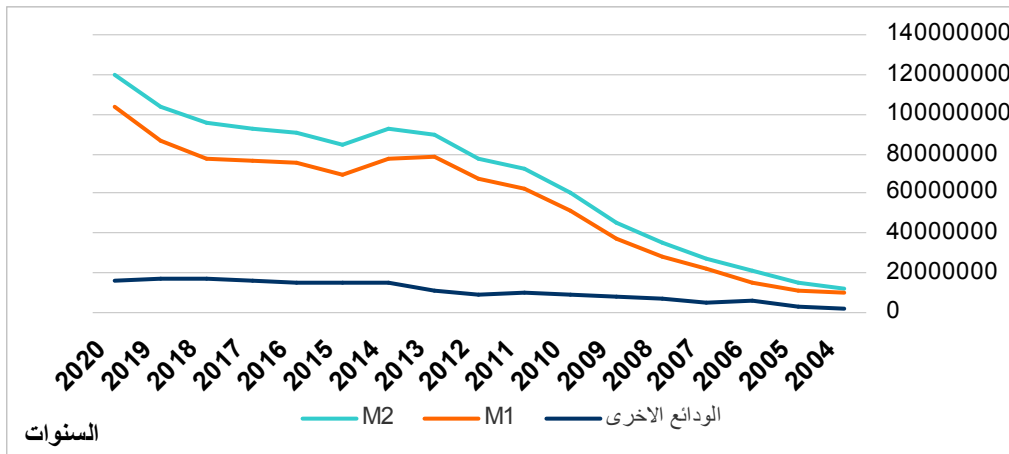
الاقتصاد العراقي في الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

| السنوات | M2 (مليون دينار) | النمو السنوي % | M1 (مليون دينار) | نسبة مساهمته في السيولة المحلية % | الودائع الأخرى (مليون دينار) | نسبة مساهمة الودائع الأخرى بالسيولة المحلية M2 % |
|---------|------------------|----------------|------------------|-----------------------------------|------------------------------|--|
| 2004 | 12254000 | - | 10,148,626 | 82.81 | 2105374 | 17.18 |
| 2005 | 14684000 | 19.83 | 11,399,125 | 77.62 | 3284875 | 22.37 |
| 2006 | 21080000 | 43.55 | 15,460,060 | 73.33 | 5619940 | 26.66 |
| 2007 | 26956076 | 27.87 | 21,721,167 | 80.57 | 5234909 | 19.42 |
| 2008 | 34919675 | 29.54 | 28,189,934 | 80.72 | 6729741 | 19.27 |
| 2009 | 45437918 | 30.12 | 37,300,030 | 82.09 | 8137888 | 17.90 |
| 2010 | 60386086 | 32.89 | 51,743,489 | 85.68 | 8642597 | 14.31 |
| 2011 | 72177951 | 19.52 | 62,473,929 | 86.55 | 9704022 | 13.44 |
| 2012 | 77187497 | 6.94 | 67,622,173 | 87.60 | 9565324 | 12.39 |
| 2013 | 89512076 | 15.96 | 78,318,122 | 87.49 | 11193954 | 12.50 |
| 2014 | 92988876 | 3.88 | 77,593,288 | 83.44 | 15395588 | 16.55 |
| 2015 | 84527272 | -9.09 | 69,613,150 | 82.35 | 14914122 | 17.64 |
| 2016 | 90466370 | 7.02 | 75,523,952 | 83.48 | 14942418 | 16.51 |
| 2017 | 92857047 | 2.63 | 76,986,584 | 82.90 | 15,870,463 | 17.09 |
| 2018 | 95390725 | 2.72 | 77,828,984 | 81.58 | 17,561,741 | 18.41 |
| 2019 | 103440475 | 8.43 | 86,771,000 | 83.88 | 16,669,475 | 16.11 |
| 2020 | 119743009 | 15.76 | 103,353,665 | 86.31 | 16,389,344 | 13.68 |

• نسب المساهمة والنمو السنوي من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول.

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

الشكل (٢) تطور M2 و M1 والودائع الأخرى في الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٢).

تطور أدوات السياسة النقدية خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٤-٢٠٢٠): -

١- سعر إعادة الخصم (سعر السياسة): -

يوضح الجدول (٣) أن سعر السياسة للبنك المركزي خلال أول أربع سنوات كان يتزايد من (٦%) إلى (٢٠%) ولكن بدء بعد ذلك تناقص إلى (٦%) ليستمر بالثبات على هذا السعر لمدة (٦) سنوات ومن ثم انخفض إلى (٤%) ليثبت على هذا السعر إلى عام (٢٠٢٠)، ويمكن القول إن أول أربع سنين قام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم لإجبار المصارف على تقليص السلف والقروض لارتفاع كلفة الإقراض وبالتالي تحجيم العملاء عن الاقتراض، أما في السنوات التالية قام البنك المركزي بتخفيض سعر إعادة الخصم لتوسيع عرض النقد وإتاحة الفرصة أمام البنوك على الاقتراض كجزء من السياسة التوسعية.

جدول (٣) يبين سعر الخصم (سعر السياسة) للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

| السنوات | سعر الخصم % |
|---------|-------------|
| 2004 | 6 |
| 2005 | 7 |
| 2006 | 16 |
| 2007 | 20 |
| 2008 | 15 |
| 2009 | 7 |
| 2010 | 6 |
| 2011 | 6 |
| 2012 | 6 |
| 2013 | 6 |
| 2014 | 6 |
| 2015 | 6 |
| 2016 | 4 |
| 2017 | 4 |
| 2018 | 4 |
| 2019 | 4 |
| 2020 | 4 |

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

٢- الاحتياطي الإلزامي:

تبين خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) أن الاحتياطي الإلزامي كان مرتفع خلال سنوات الانتعاش ومنخفضا خلال سنوات الركود الاقتصادي أو سنوات العجز، إذ في الأعوام (٢٠٠٩، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٩، ٢٠٢٠) حصل انخفاض لأسعار النفط مما يجعل السلطات اللجوء للسياسة النقدية وتخفيض الاحتياطي الإلزامي لمواجهة حالة الركود الاقتصادي لزيادة الكتلة النقدية وزيادة حجم الائتمان لدى المصارف التجارية لزيادة حجم التبادل والتأثير في النمو الاقتصادي أو المحافظة عليه. أما الأعوام (٢٠١٠، ٢٠١٧) فحصل فيها انخفاض في معدل النمو السنوي للاحتياطي الإلزامي بسبب أثر الانخفاض للأعوام التي سبقتها كما في جدول (٤).

٣- نافذة بيع العملة: -

تبين من خلال جدول (٥) أن معدلات (الحوالة) قد تراوحت بين (٧,٨-٩٦,٤%) وكان متوسط نسبة الحوالات إلى إجمالي مبيعات النفاذة (٧٠,٢٥%)، وان نسبة مبيعات النقد قد تراوحت بين (٣,٦٦-٩٢,٢٢%) وقد كان متوسط نسبة مبيعات النقد إلى إجمالي المبيعات (٣١,٦٩%)، ومن خلال المؤشرات نرى بان (٩٦,٤%) من العملة الصعبة تذهب إلى الخارج وهنا يجب على الجهات المعنية وضع قيود مشددة والعمل على مراقبة التدفقات المالية الخارجة للحفاظ على العملة الصعبة من التسرب للخارج وزيادة الاحتياطي النقدي من العملة الصعبة.

٣٧٠ تقييم تطور السياسة النقدية وأثرها على الدخل القومي في العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

جدول (٤) يبين الاحتياطي الإلزامي ومعدل النمو السنوي للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

| السنوات | الاحتياطي الإلزامي (مليون دينار) | معدل النمو السنوي % |
|---------|-------------------------------------|------------------------|
| 2004 | 1604537 | - |
| 2005 | 2965526 | 84.82129 |
| 2006 | 4078106 | 37.51712 |
| 2007 | 12084441 | 196.3248 |
| 2008 | 19993802 | 65.45078 |
| 2009 | 9416761 | -52.9016 |
| 2010 | 7155093 | -24.0175 |
| 2011 | 7814853 | 9.220845 |
| 2012 | 8624023 | 10.35426 |
| 2013 | 9626882 | 11.62867 |
| 2014 | 10576103 | 9.860108 |
| 2015 | 9390493 | -11.2103 |
| 2016 | 8707551 | -7.2727 |
| 2017 | 6505171 | -25.2928 |
| 2018 | 10409660 | 60.02131 |
| 2019 | 9580388 | -7.96637 |
| 2020 | 9193395 | -4.03943 |

• معدل النمو السنوي من أعداد الباحث.

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

جدول (٥) إجمالي مبيعات نافذة بيع العملة لدى البنك المركزي ومبيعات الحوالة والنقد ونسبة مساهمتها في إجمالي بيع العملة خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

| السنوات | مبيعات نافذة بيع العملة لدى البنك المركزي مليون دولار | مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية مليون دولار | معدل النمو السنوي لمبيعات النافذة % | نافذة بيع العملة / الحوالة مليون دولار | نسبة مساهمة نافذة الحوالة إلى إجمالي مبيعات النافذة % | نافذة بيع العملة / النقد مليون دولار | نسبة إسهام مبيعات النقد إلى إجمالي مبيعات النافذة % |
|---------|---|--|-------------------------------------|--|---|--------------------------------------|---|
| 2004 | 6,008 | 6554.25 | 0 | 1,027 | 17.1 | 4981 | 82.9 |
| 2005 | 10,463 | 10600 | 74.15 | 814 | 7.8 | 9649 | 92.2 |
| 2006 | 11,175 | 18000 | 6.8 | 2,719 | 24.4 | 8456 | 75.6 |
| 2007 | 15,980 | 26700 | 42.99 | 12982 | 81.3 | 2998 | 18.7 |
| 2008 | 25,869 | 45500 | 61.88 | 20301 | 78.5 | 5568 | 21.5 |
| 2009 | 33,992 | 23000 | 31.4 | 29421 | 86.6 | 4571 | 13.4 |
| 2010 | 36,171 | 41000 | 6.41 | 33977 | 93.94 | 2194 | 6.06 |
| 2011 | 39,798 | 51000 | 10.02 | 38339 | 96.4 | 1459 | 3.6 |
| 2012 | 48,649 | 57000 | 22.23 | 44985 | 92.5 | 3664 | 7.5 |
| 2013 | 53,231 | 62000 | 9.41 | 41005 | 77.1 | 12226 | 22.9 |
| 2014 | 54,463 | 47515 | 2.31 | 37165 | 68.3 | 17289 | 31.7 |
| 2015 | 44,304 | 32450 | -18.65 | 38315 | 86.5 | 5989 | 13.5 |
| 2016 | 33,524 | 25653 | -24.33 | 15710 | 46.9 | 17814 | 53.1 |
| 2017 | 42,201 | 40355 | 25.88 | 31375 | 74.4 | 10826 | 25.6 |
| 2018 | 47,133 | 52229 | 11.68 | 38345 | 81.4 | 8788 | 18.6 |
| 2019 | 51,127 | 58851 | 8.47 | 45351 | 88.7 | 5776 | 11.3 |
| 2020 | 44,080 | 30730 | -13.78 | 40711 | 92.4 | 3369 | 7.6 |

• النمو السنوي ونسب المساهمة من أعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الموقع الإحصائي للبنك المركزي.

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

ومبيعات النافذة تم تمويلها من مشتريات البنك المركزي للعملة الصعبة من وزارة المالية، وفي أعوام عجز الموازنة العامة للدولة تم تمويل النافذة من الاحتياطي النقدي، في المدى القصير الأجل تكون هذه السياسة ناجحة، ولكن على المدى الطويل تعتبر سياسة خطيرة لكون الاقتصاد معتمد على مصدر دخل واحد

للعلمة الصعبة وهو متذبذب ولديه انتكاسات عديدة وهذا يؤثر على الاحتياطي القانوني ويؤثر على قيمة العملة المحلية مستقبلاً.

٤- تسهيلات الإقراض والإيداع: -

• تسهيلات الإقراض: -

تبين من خلال جدول (٦) بان الائتمان الأولي تراوح خلال الفترة الزمنية محل الدراسة بين (٢٢-٦%) وقام بتخفيض وتثبيت سعر الفائدة على الائتمان الأولي على ٦% خلال الأربع سنوات الأخيرة، وكذلك في الائتمان الثانوي فقد كانت تتراوح نسب سعر الفائدة بين (٢٣-٧%) وجاءت هذه السياسة لحث البنوك وتشجيعها لمنح الائتمان للمواطنين، أما بالنسبة لسعر الفائدة للملجأ الأخير للإقراض فقد كان منخفض كذلك وتراوح بين (٢٣,٥-٧,٥%) وجاءت هذه السياسة للحفاظ على البنوك التجارية والمصارف التي تعاني من ازمة السيولة، ولكن وفق تقرير السياسة النقدية لعام (٢٠١٩) الصادر من البنك المركزي لم يقدم أي مصرف سواء أهلي أو حكومي على هذه الائتمان.

• تسهيلات الإيداع: -

تراوحت أسعار الفائدة على الاستثمار في (٧) أيام بين (١٨-٠,٥%) وكانت منخفضة في السنوات العشرة الأخيرة لإدارة وسحب الفائض من السيولة لدى المصارف الأهلية والحكومية بشكل معتدل للحفاظ على النظام المالي وزيادة نسبة الإيداع وزيادة الأرصدة المودعة.

جدول (٦) الائتمان الأولي والثانوي والملجأ الأخير واستثمار ٧ أيام للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

| السنوات | الائتمان الأولي % | الائتمان الثانوي % | الملجأ الأخير % | استثمار ل ٧ أيام % |
|---------|-------------------|--------------------|-----------------|--------------------|
| 2004 | 6 | 8 | 9 | 4 |
| 2005 | 9 | 10 | 10.5 | 5 |
| 2006 | 12.42 | 13.42 | 13.92 | 14 |
| 2007 | 22 | 23 | 23.5 | 18 |
| 2008 | 18.75 | 19.75 | 20.25 | 14.75 |
| 2009 | 10.83 | 11.83 | 12.33 | 6.83 |
| 2010 | 8.25 | 9.25 | 9.75 | 4.25 |
| 2011 | 8 | 9 | 9.5 | 4 |
| 2012 | 8 | 9 | 9.5 | 4 |
| 2013 | 8 | 9 | 9.5 | 4 |
| 2014 | 8 | 9 | 9.5 | 1.42 |
| 2015 | 8 | 9 | 9.5 | 1 |
| 2016 | 6.33 | 7.33 | 7.83 | 1.29 |
| 2017 | 6 | 7 | 7.5 | 0.5 |
| 2018 | 6 | 7 | 7.5 | 0.68 |
| 2019 | 6 | 7 | 7.5 | 1 |
| 2020 | 6 | 7 | 7.5 | 1 |

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

تطور أداء السياسة النقدية في العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠): -

بعد مناقشة تطور أدوات السياسة النقدية في العراقي للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) نتناول تفسير تطور أداء السياسة النقدية عن طريق ثلاث معايير وهي (سرعة تداول النقود، القوة الشرائية للنقود، معامل الاستقرار النقدي).

١- سرعة تداول النقود بالمفهوم الضيق ومعامل استقرار النقود: -

تم حساب سرعة تداول النقود من خلال القانون التالي: -

$$\text{سرعة تداول النقود} = \frac{\text{الناتج المحلي بالأسعار الجارية}}{M1}$$

وتمت حساب الاستقرار النقدي من خلال القانون التالي: -

$$\text{الاستقرار النقدي} = \frac{\Delta Y}{Y} * \frac{\Delta M1}{M1}$$

وترمز M2 إلى السيولة المحلية.

وترمز Y إلى الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

خلال الفترة الزمنية المدروسة تبين بان سرعة تداول النقود خلال ١٧ عام قد كانت متناقصة إذ سجلت أدنى مستوياتها عام ٢٠٢٠ إذ بلغت ١,٩٢٥، بينما سجلت اعلى مستوى لها عام ٢٠٠٥ إذ بلغت ٦,٤٥، وكان متوسط سرعة تداول النقود خلال ١٧ عام هو ٣,٨٨.

أما الاستقرار النقدي فقد كان متذبذب بشكل كبير إذ سجل اعلى ارتفاع له عام ٢٠٠٦ وقدر ٠,٠٢٤، وسجل أدنى مستوى له في عام ٢٠٢٠ وكان -٠,٠٢٦ وهذا يعني أن النقد غير مستقر ولم يقترب من الواحد الصحيح خلال ١٧ سنة ولكن خلال هذه الفترة لم يتعرض الاقتصاد إلى ضغوط تضخمية.

جدول (٧) معامل الاستقرار النقدي وسرعة تداول النقود في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

| السنوات | الاستقرار النقدي | سرعة تداول النقود |
|---------|------------------|-------------------|
| 2004 | - | 5.245573 |
| 2005 | 0.003322 | 6.4508108 |
| 2006 | 0.0245591 | 6.1828968 |
| 2007 | 0.0052643 | 5.1312074 |
| 2008 | 0.0243082 | 5.5702884 |
| 2009 | 0.0101769 | 3.5024687 |
| 2010 | 0.0210653 | 3.1320765 |
| 2011 | 0.0147363 | 3.4786848 |
| 2012 | 0.0096726 | 3.759499 |
| 2013 | 0.0121801 | 3.4932851 |
| 2014 | 0.0008793 | 3.4324187 |
| 2015 | -0.002372 | 2.796612 |
| 2016 | 0.0096874 | 2.6074396 |
| 2017 | -0.000481 | 2.8792771 |
| 2018 | 0.0007187 | 3.4552536 |
| 2019 | 0.0058222 | 3.0300118 |
| 2020 | -0.026132 | 1.9250588 |

المصدر : البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

٢- القوة الشرائية للنقود: -

خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٤-٢٠٢٠) حصل تغير في الأسعار الثابتة ثلاث مرات صنفت على ثلاث أصناف وهي (١٩٩٣=١٠٠ و ٢٠٠٧=١٠٠ و ٢٠١٢=١٠٠) وتم حساب القوة الشرائية وفق القانون: -

$$\text{القوة الشرائية للنقود} = \frac{100}{\text{الرقم القياسي للأسعار}}$$

سنفسر القوة الشرائية للنقود على ثلاث مراحل: -

منذ بداية (٢٠٠٤) والى نهاية عام (٢٠٠٨) وحسب الأرقام الثابتة (١٩٩٣=١٠٠) نرى أن القوة الشرائية للنقود قد انخفضت من ٠,١١٣ إلى ٠,٠٠٤.

ومنذ عام (٢٠٠٩) إلى نهاية عام (٢٠١٥) وحسب الأرقام الثابتة (٢٠٠٧=١٠٠) ومن خلال الجدول القوة الشرائية للنقود قد انخفضت قيمتها كذلك من ٠,٨١٩ إلى ٠,٦٧٥ .
ومنذ بداية عام (٢٠١٦) وإلى نهاية عام (٢٠٢٠) وحسب الأرقام الثابتة (٢٠١٢=١٠٠) وحسب الجدول القوة الشرائية للنقود قد انخفضت من ٠,٩٦ إلى ٠,٩٥ وحافظت على استقرارها مع ارتفاع خفيف في عام (٢٠١٩). أن هذا الانخفاض في قيمة العملة ينذر بوجود تزايد في التضخم وتراجع قيمة العملة المحلية مقابل العملة الصعبة.

جدول (٨) الأرقام القياسية العامة للأسعار والقوة الشرائية للنقود بالأسعار الثابتة للفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)

| السنوات | الرقم القياسي العام للأسعار | القوة الشرائية | الأسعار الثابتة |
|---------|-----------------------------|----------------|-----------------|
| 2004 | 8815.6 | 0.011343527 | 1993=100 |
| 2005 | 12073.8 | 0.008282397 | 1993=100 |
| 2006 | 18500.8 | 0.005405172 | 1993=100 |
| 2007 | 24205.5 | 0.004131292 | 1993=100 |
| 2008 | 24851.3 | 0.004023934 | 1993=100 |
| 2009 | 122.1 | 0.819000819 | 2007=100 |
| 2010 | 125.1 | 0.799360512 | 2007=100 |
| 2011 | 132.1 | 0.757002271 | 2007=100 |
| 2012 | 140.1 | 0.713775874 | 2007=100 |
| 2013 | 142.7 | 0.700770848 | 2007=100 |
| 2014 | 145.9 | 0.68540096 | 2007=100 |
| 2015 | 148 | 0.675675676 | 2007=100 |
| 2016 | 104.1 | 0.960614793 | 2012=100 |
| 2017 | 104.3 | 0.958772771 | 2012=100 |
| 2018 | 104.7 | 0.955109838 | 2012=101 |
| 2019 | 104.5 | 0.956937799 | 2012=102 |
| 2020 | 105.1 | 0.951474786 | 2012=100 |

• القوة الشرائية للنقود من عمل الباحث.

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

التقدير القياسي لأثر السياسة النقدية على الدخل القومي في العراق: -

تم تقدير أثر السياسة النقدية على الدخل القومي في العراق للفترة الزمنية (٢٠٠٤-٢٠١٩) بافتراض أن أدوات السياسة المالية (الاحتياطي الإلزامي، سعر الصرف، عرض النقود، سعر الخصم) المقدر بالمليون دينار هي متغيرات مستقلة وان (الدخل القومي) المقدر بالمليون دينار هو متغير تابع كما في الجدول (٩).
توضح المعادلة (١)، الدخل القومي كدالة للإيرادات العامة والنفقات العامة.

$$Y = F(D, M, E, I) \dots\dots\dots (I)$$

حيث:

Y = الدخل القومي بالمليون دينار في السنة.

D = الاحتياطي الإلزامي بالمليون دينار في السنة.

M = عرض النقود بالمليون دينار في السنة.

E = سعر الصرف (دينار/دولار).

I = سعر الخصم (%)

من أجل اعتماد بيانات السلاسل الزمنية في الجدول (٩) ولإستخدامها في توصيف النموذج يجب أن يتم التعرف على استقراره ببيانات جدول (٩)، ومن أجل ذلك سيتم اختبار (unit root) للحكم على مدى استقراره السلسلة الزمنية لهذا المتغير وفحص استقرار السلسلة الزمنية من خلال اختبار (ديكي فولر المعدل) وباستخدام برنامج التحليل الإقتصادي (Eviews 10).

تقييم تطور السياسة النقدية وأثرها على الدخل القومي في العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٩) ٣٧٤

ومن اجل توصيف العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بالاحتياطي الإلزامي وعرض النقد وسعر الصرف وسعر الخصم والمتغير التابع المتمثل بالدخل القومي للسنوات (٢٠٠٤-٢٠١٩) والتعرف على وجود علاقة قصيرة أو طويلة المدى بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، تم استخدام طريقة (ARDL)، وتم اختبار التكامل المشترك عن طريق اختبار (ARDL Bounds Test)، اختبار (بريوش جودفري) للارتباط التسلسلي.

جدول (٩) السلاسل الزمنية للدخل القومي والاحتياطي الإلزامي وعرض النقد وسعر الصرف الدينار مقابل الدولار وسعر الخصم خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

| السنوات | الدخل القومي بالمليون دينار | الاحتياطي الإلزامي مليون دينار | عرض النقد m1 مليون دينار | سعر الصرف النافذة دينار/دولار | سعر الخصم % |
|---------|-----------------------------|--------------------------------|--------------------------|-------------------------------|-------------|
| 2004 | 46923316 | 1604537 | 10148626 | 1453.25 | 6 |
| 2005 | 65798567 | 2965526 | 11399125 | 1347 | 7 |
| 2006 | 85431539 | 4078106 | 15460060 | 1467.416 | 16 |
| 2007 | 100100817 | 12084441 | 21721167 | 1254.666 | 20 |
| 2008 | 147641254 | 19993802 | 28189934 | 1193.083 | 15 |
| 2009 | 120429277 | 9416761 | 37300030 | 1170 | 7 |
| 2010 | 146453469 | 7155093 | 51743489 | 1170 | 6 |
| 2011 | 192237070 | 7814853 | 62473929 | 1170 | 6 |
| 2012 | 227221851 | 8624023 | 67622173 | 1166.166 | 6 |
| 2013 | 243518659 | 9626882 | 78318122 | 1166 | 6 |
| 2014 | 237554034 | 10576103 | 77593288 | 1166 | 6 |
| 2015 | 178908402 | 9390493 | 69613150 | 1167.33 | 6 |
| 2016 | 186397300 | 8707551 | 75523952 | 1182 | 4 |
| 2017 | 220905644 | 6505171 | 76986584 | 1184 | 4 |
| 2018 | 245325400 | 10409660 | 77828984 | 1182.75 | 4 |
| 2019 | 224577100 | 9580388 | 86771000 | 1182 | 4 |

المصدر : البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي

نتائج اختبار السكون:

يوضح جدول (١٠) نتائج اختبار السكون لمتغيرات النموذج، حيث تبين أن بعض المتغيرات غير ساكنة عند المستوى $I(0)$ والبعض الآخر ساكن، بينما أشارت نتائج اختبار ديكي فولر المعدل سكون تلك المتغيرات بعد أخذ الفرق الأول لها. كما أن قيم (P) بالجدول تشير إلى رفض الفرض الصفري عند مستوى معنوية ١% و٥% لجميع المتغيرات بعد أخذ الفرق الأول. كان كل من الاحتياطي الإلزامي (D) ، عرض النقود (M) سلاسل ساكنة عند المستوى $I(0)$.

جدول (١٠) نتائج اختبار (السكون) ديكي فولر المعدل لمتغيرات الدراسة.

| Variable name | اختبار ADF | P-VALUE |
|-----------------------------------|------------|----------|
| Ln Y (الدخل القومي) at I(0) | - 1.953 | 0.578 |
| Ln Y (الدخل القومي) at I(1) | -4.008 | 0.045* |
| Ln D (الاحتياطي الإلزامي) at I(0) | -6.824 | 0.0009** |
| Ln M (عرض النقود) at I(0) | -5.289 | 0.0067** |
| Ln E (سعر الصرف) at I(0) | -2.080 | 0.5143 |
| Ln E (سعر الصرف) at I(1) | -5.713 | 0.0025** |
| Ln I (سعر الخصم) at I(0) | -3.9561 | 0.0510 |
| Ln I (سعر الخصم) at I(1) | -5.026 | 0.009** |

** تشير إلى المعنوية عند ١% * تشير إلى المعنوية عند ٥%.

المصدر: حسب من بيانات الدراسة في جدول (٩).

نتائج اختبار التكامل المشترك:

طبقت الدراسة اختبار (ARDL Bounds Test) للتكامل المشترك باستخدام برنامج (EViews 10)، نظراً لوجود بعض المتغيرات غير ساكنه عند المستوى $I(0)$ ، وسكونها عند الفرق الأول. يمكن القول إن هناك تكامل مشترك إذا اجتمعتا سلسلتان زمنيتان أو أكثر، وذلك لفحص العلاقة في المدى الطويل بين المتغير التابع (الدخل القومي) والمتغيرات المستقلة للسياسة النقدية (الاحتياطي الإلزامي وسعر الصرف وسعر الخصم وعرض النقد) في الصورة الخطية.

تشير اختبارات التكامل المشترك بجدول (١١)، إلى وجود علاقات توازن طويلة المدى بين متغيرات النموذج في المدى الطويل بشكل عام، حيث تشير النتائج إلى علاقة خطية مستقرة بين المتغيرات التابعة للنموذج والمتغيرات التفسيرية الخاصة بكل منها على المدى الطويل.

يمكن القول أن هناك تكامل مشترك بين متغيرات النموذج عند مستوى معنوية (٥%) عندما تقع قيمة (F-statistics) في مدى المعنوية الواقع بين (I0 Bound و I1 Bound) ، كما يوضحه جدول (11) الخاص باختبار التكامل بين متغيرات الدراسة فإنها معنوية عند مستوى معنوية ١%.

جدول (١١) اختبار التكامل بين متغيرات الدراسة باستخدام (ARDL Bounds Test)

| Test Statistic | Value | K |
|-----------------------|----------|----------|
| F- statistic | 4.62 | 4 |
| Critical Value Bounds | | |
| Significance | I0 Bound | I1 Bound |
| 10% | 2.23 | 3.21 |
| 5% | 3.21 | 4.12 |
| 2.5% | 3.33 | 4.52 |
| 1% | 3.81 | 5.62 |

المصدر: حسب من بيانات الدراسة في جدول (٩).

تقديرات النموذج: -

$$\text{ect}_{t-1} = 0.062 \text{Ln } Y_{t-1} + 0.2134 \text{Ln } D_{t-1} + 0.7521 \text{Ln } M_{t-1} + 0.7532 \text{Ln } E_{t-1} + 0.341 \text{Ln } I_{t-1} - 0.182$$

تبين من خلال نتائج النموذج وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات المستقلة للسياسة النقدية بشأن الدخل القومي في العراق، نظراً لوجود تكامل مشترك بين المتغيرات. يبين لنا جدول (١٢) نتائج النموذج المقدر على المدى الطويل وشروط تصحيح الخطأ. نلاحظ أن قيمة الثابت موجبة أي أنه إذا كانت قيمة متغيرات الدراسة تساوي الصفر فإن الدخل القومي موجب، وذلك لكون الدخل القومي يتأثر بالعديد من المتغيرات، ونلاحظ أن إشارة الاحتياطي الإلزامي موجبة أي أنه توجد علاقة طردية وأنه عند زيادة الاحتياطي الإلزامي بمقدار ١% يزداد الدخل القومي بمقدار ٠,٢١٣٤%. ونلاحظ أن إشارة عرض النقد موجبة أي أنه توجد علاقة طردية وأنه عند زيادة عرض النقد بمقدار ١% يزداد الدخل القومي بمقدار ٠,٧٥٢١%. ونلاحظ أن إشارة سعر الصرف موجبة أي أنه توجد علاقة طردية وأنه عند زيادة سعر الصرف بمقدار ١% يزداد الدخل القومي بمقدار ٠,٧٥٣٢%. ونلاحظ أن إشارة سعر الخصم موجبة أي أنه توجد علاقة طردية وأنه عند زيادة سعر الخصم بمقدار ١% يزداد الدخل القومي بمقدار ٠,٣٤١%. من خلال النتائج السابقة انه توجد علاقة طردية بين أدوات السياسة النقدية والدخل القومي في العراق.

كانت قيمة (0) التي تشير إلى معدل حد الخطأ الذي يقيس سرعة التعديل للرجوع إلى حالة التوازن سالبة وذات دلالة إحصائية كما هو متوقع من الناحية النظرية. تشير سرعة التعديل إلى أن الأمر سيستغرق حوالي ١٨,٢ عاماً للعودة إلى مسار التوازن.

تقييم تطور السياسة النقدية وأثرها على الدخل القومي في العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٩) ٣٧٦

وان (سعر الصرف و عرض النقد) لهما تأثير إيجابي أكبر من (الاحتياطي الإلزامي وسعر الخصم) على الدخل القومي وهذا يعني أن الزيادة في سعر الصرف و عرض النقد يقابلها زيادة اقل في الاحتياطي الإلزامي وسعر الخصم وهذا يعني فاعلية سياسة التعديل على سعر الصرف و زيادة عرض النقد لها تأثير أكبر من فاعلية الاحتياطي الإلزامي وسعر الخصم لان قيمة الميل لسعر الصرف و عرض النقد أكبر من قيمة ميل الاحتياطي الإلزامي وسعر الخصم، وان المتغيرات المستقلة أثبتت معنويتها. وعند دمج المتغيرات المستقلة بشكل مشترك و يصبح لها علاقة طويلة المدى.

جدول (١٢) تقدير أثر السياسة النقدية على الدخل القومي في المدى الطويل في العراق خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

| المتغير | الدخل القومي (Y) |
|-----------------------|----------------------|
| C | 72.335** (7.8124) |
| Y ₋₁ | 0.062* (2.32154) |
| (D)الاحتياطي الإلزامي | 0.2134** (4.321) |
| عرض النقود (M) | 0.7521* (2.314) |
| (E) سعر الصرف | 0.7532** (6.4125) |
| (I)سعر الخصم | 0.341** (4.823) |
| Ø | - 0.182 (-0.431) |

المتغير التابع هو الدخل القومي.

** تشير إلى المعنوية الإحصائية عند ١%

* تشير إلى المعنوية الإحصائية عند ٥%.

الأرقام بين قوسين تشير إلى الخطأ المعياري.

Ø تشير إلى معدل حد الخطأ الذي يقيس سرعة التعديل للرجوع إلى حالة التوازن.

المصدر: حسب استخدام (Eviews) من بيانات الدراسة في جدول (٩).

نتائج اختبار بريوش جودفري

يشير جدول (١٣) إلى نتائج اختبار (بريوش جودفري) للارتباط التسلسلي، إلى غياب هذا النوع من

الترابط بين متغيرات الدراسة، مما يؤكد صحة وكفاءة النموذج في التقدير.

| جدول (١٣) نتائج اختبار (بريوش جودفري) للارتباط التسلسلي | | | |
|---|---------|---------------------|--------|
| F-statistic | 3.21542 | Prob. F(2,13) | 4.3215 |
| R-squared | 2.11231 | Prob. Chi-Square(2) | 0.3521 |

المصدر: حسب من بيانات الدراسة في جدول (٩) باستخدام برنامج (EViews 10).

الملخص والتوصيات:

أن السياسة النقدية هي واحدة من اهم السياسات الاقتصادية التي تعمل السلطات من خلالها على تحقيق الأهداف الاقتصادية التي بدورها تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ورفع مستوى الدخل القومي والفردي.

أن من أهم الأهداف التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها هي تحقيق الاستقرار النقدي والحفاظ على تخفيض معدلات التضخم والحفاظ على استقرار وقوة العملة المحلية وتحسين قيمتها وزيادة تدفق العملة الصعبة للعراق والحفاظ على استقرار سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية وغيرها من

الأهداف. وكل هذه الأهداف يتم العمل على تحقيقها عن طريق السلطة النقدية للعراق المتمثلة بالبنك المركزي من خلال تحديد الأهداف المطلوبة ووضع الخطط والاستراتيجيات المناسبة وتحويلها إلى مهام يتم تنفيذها بشكل عملي خلال فترة زمنية محددة.

وتتمحور مشكلة البحث حول مدى قدرة السياسة النقدية المعمول بها خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٤-٢٠١٩) في التأثير بشكل إيجابي على الدخل القومي العراقي على الرغم من ريعية الاقتصاد العراقي الناتجة عن الاعتماد بشكل كلي نسبياً على إيرادات النفط التي تؤدي إلى تعرض الاقتصاد إلى العديد من الاضطرابات والصدمات والانتكاسات التي تؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي في البلد واضطرار السلطات النقدية إلى التغيير الطارئ للسياسة النقدية أو استخدام آليات قد تؤثر سلباً على استقرار الأسعار وعلى قيمة العملة المحلية وعلى تحقيق الأهداف التي كان مرجو تحقيقها من أجل تنمية الاقتصاد العراقي. أن أهم أهداف البحث هو التعرف على تطور السياسة النقدية وأدائها خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٤-٢٠٢٠). وتحديد نقاط الضعف في السياسة النقدية المعمول بها خلال الفترة الزمنية المذكورة. والتعرف على مدى تأثير السياسة النقدية المعمول بها على الدخل القومي في العراق ومدى مساهمتها في زيادة الدخل القومي خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٤-٢٠١٩).

وكانت اهم النتائج: -

- ١- بان عرض النقد بالمفهوم الضيق قد شهد نمواً سنوياً متتالياً بسبب تزايد كمية العملة خارج البنوك وتزايد كمية الودائع الجارية، إن العملة خارج البنوك كانت متزايدة ولكن نسبة مساهمتها إلى عرض النقد كانت تتناقص خلال فترة الدراسة، والودائع الجارية كانت تتزايد نسبة مساهمتها في عرض النقد.
- ٢- أن تزايد حجم النقد المعروض وتزايد معدلات النمو السنوية له دلالة إلى استخدام السلطات سياسة إصدار النقد أو التمويل التضخمي تماشياً مع عدم استقرار عائدات النفط والعجز الذي حصل بسببه. وأن تزايد عرض النقد يدل على التوسع الاقتصادي للبلد وتزايد سياسة الإنفاق العام وخصوصاً الإنفاق الجاري.
- ٣- أن السيولة المحلية لفترة الدراسة تتزايد عام بعد عام، ويعود هذا الارتفاع في السيولة المحلية لاتجاه السلطات إلى استخدام السياسة الإنفاقية وزيادة عرض النقد للمحافظة على توازن الاقتصاد العراقي الذي يتعرض إلى انتكاسات بسبب اعتماده على إيرادات النفط في تمويل الاقتصاد وكذلك يرجع تزايد الإنفاق العام بسبب تزايد الإنفاق الجاري للدولة.
- ٤- إن أول أربع سنين من فترة الدراسة قام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم لإجبار المصارف على تقليص السلف لارتفاع كلفة الإقراض وبالتالي تحجيم العملاء عن الاقتراض، أما في السنوات التالية قام البنك المركزي بتخفيض سعر إعادة الخصم لتوسيع عرض النقد وإتاحة الفرصة أمام البنوك على الاقتراض كجزء من السياسة التوسعية.
- ٥- أن انخفاض أسعار النفط يدفع السلطات إلى اللجوء للسياسة النقدية وتخفيض الاحتياطي الإلزامي لمواجهة حالة الركود الاقتصادي لزيادة الكتلة النقدية وزيادة حجم الائتمان لدى المصارف التجارية لزيادة حجم التبادل والتأثير في النمو الاقتصادي أو المحافظة عليه. أما الأعوام (٢٠١٠، ٢٠١٧) فحصل فيها انخفاض في معدل النمو السنوي للاحتياطي الإلزامي بسبب أثر الانخفاض للأعوام التي سبقتها.
- ٦- تبين بان معدلات الحوالة قد تراوحت بين (٧,٨-٩٦,٤%) وكان متوسط نسبة الحوالات إلى إجمالي مبيعات النفاذة (٧٠,٢٥%)، وان نسبة مبيعات النقد قد تراوحت بين (٣,٦٦-٩٢,٢٢%) وقد كان متوسط نسبة مبيعات النقد إلى إجمالي المبيعات (٣١,٦٩%)، ومن خلال المؤشرات نرى بان (٩٦,٤%) من العملة الصعبة تذهب إلى الخارج.

تقييم تطور السياسة النقدية وأثرها على الدخل القومي في العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٩) ٣٧٨

٧- وتبين بان مبيعات النافذة تم تمويلها من مشتريات البنك المركزي للعملة الصعبة من وزارة المالية، وفي أعوام عجز الموازنة العامة للدولة تم تمويل النافذة من الاحتياطي النقدي، في المدى القصير الأجل تكون هذه السياسة ناجحة، ولكن على المدى الطويل تعتبر سياسة خطيرة لكون الاقتصاد معتمد على مصدر دخل واحد للعملة الصعبة وهو متذبذب ولديه انتكاسات عديدة وهذا يؤثر على الاحتياطي القانوني ويؤثر على قيمة العملة المحلية مستقبلاً.

٨- أن الائتمان الأولي تراوح خلال فترة الدراسة بين (٢٢-٦%) وقام بتخفيض وتثبيت سعر الفائدة على الائتمان الأولي على ٦% خلال الأربع سنوات الأخيرة، وأن الائتمان الثانوي فقد كانت تتراوح نسب سعر الفائدة بين (٢٣-٧%) وجاءت هذه السياسة لحث البنوك وتشجيعها لمنح الائتمان للمواطنين.

٩- أن سعر الفائدة للملجأ الأخير للإقراض كان منخفض وتراوح بين (٢٣,٥-٧,٥%) وجاءت هذه السياسة للحفاظ على البنوك التجارية والمصارف التي تعاني من ازمة السيولة، ولكن وفق تقرير السياسة النقدية لعام (٢٠١٩) الصادر من البنك المركزي لم يقدم أي مصرف سواء أهلي أو حكومي على الائتمانات (الأولى والثانوي والملجأ الأخير).

١٠- أما بالنسبة لتسهيلات الإيداع فقد كان سعر الفائدة على استثمار ال (٧) أيام تتراوح بين (١٨-٠,٥%) وكانت منخفضة في السنوات العشرة الأخيرة لإدارة وسحب الفائض من السيولة لدى المصارف الأهلية والحكومية بشكل معتدل للحفاظ على النظام المالي وزيادة نسبة الإيداع وزيادة الأرصدة المودعة.

١١- خلال فترة الدراسة تبين بان سرعة تداول النقود خلال ١٧ عام قد كانت متناقصة إذ سجلت أدنى مستوياتها عام ٢٠٢٠ إذ بلغت ١,٩٢٥، بينما سجلت اعلى مستوى لها عام ٢٠٠٥ إذ بلغت ٦,٤٥، وكان متوسط سرعة تداول النقود خلال ١٧ عام هو ٣,٨٨.

١٢- أن الاستقرار النقدي كان متذبذباً بشكل كبير إذ سجل اعلى ارتفاع له عام ٢٠٠٦ وقدر ٠,٠٢٤ وسجل أدنى مستوى له في عام ٢٠٢٠ وكان -٠,٠٢٦ وهذا يعني أن النقد غير مستقر ولم يقترب من الواحد الصحيح خلال ١٧ سنة ولكن خلال هذه الفترة لم يتعرض الاقتصاد إلى ضغوط تضخمية.

١٣- منذ بداية (٢٠٠٤) والى نهاية عام (٢٠٠٨) وحسب الأرقام الثابتة (١٩٩٣=١٠٠) تبين أن القوة الشرائية للنقود قد انخفضت من (٠,١١٣) إلى (٠,٠٠٤).

١٤- ومنذ عام (٢٠٠٩) إلى نهاية عام (٢٠١٥) وحسب الأرقام الثابتة (٢٠٠٧=١٠٠) تبين بان القوة الشرائية للنقود قد انخفضت قيمتها كذلك من (٠,٨١٩) إلى (٠,٦٧٥).

١٥- ومنذ بداية عام ٢٠١٦ والى نهاية عام ٢٠٢٠ وحسب الأرقام الثابتة (٢٠١٢=١٠٠) تبين بان القوة الشرائية للنقود قد انخفضت من ٠,٩٦ إلى ٠,٩٥ وحافظت على استقرارها مع ارتفاع خفيف في عام ٢٠١٩.

١٦- استنتجنا من خلال نتائج النموذج تبين وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات المستقلة للسياسة النقدية بشأن الدخل القومي في العراق، نظراً لوجود تكامل مشترك بين المتغيرات. نلاحظ أن قيمة الثابت موجبة أي انه إذا كانت قيمة متغيرات الدراسة تساوي الصفر فان الدخل القومي موجب، وذلك لكون الدخل القومي يتأثر بالعديد من المتغيرات.

١٧- تبين انه توجد علاقة طردية أنه عند زيادة الاحتياطي الإلزامي بمقدار ١% يزداد الدخل القومي بمقدار ٠,٢١٣٤%.

١٨- وتبين انه توجد علاقة طردية أنه عند زيادة عرض النقد بمقدار ١% يزداد الدخل القومي بمقدار ٠,٧٥٢١%.

١٩- وتبين أي انه توجد علاقة طردية أنه عند زيادة سعر الصرف بمقدار ١% يزداد الدخل القومي بمقدار ٠,٧٥٣٢%.

٢٠- وتبين انه توجد علاقة طردية أنه عند زيادة سعر الخصم بمقدار ١% يزداد الدخل القومي بمقدار ٠,٣٤١%.

٢١- كانت قيمة θ التي تشير إلى معدل حد الخطأ الذي يقيس سرعة التعديل للرجوع إلى حالة التوازن سالبة وذات دلالة إحصائية كما هو متوقع من الناحية النظرية. تشير سرعة التعديل إلى أن الأمر سيستغرق حوالي ١٨,٢ عاماً للعودة إلى مسار التوازن.

٢٢- وان (سعر الصرف وعرض النقد) لهما تأثير إيجابي أكبر من (الاحتياطي الإلزامي وسعر الخصم) على الدخل القومي وهذا يعني أن الزيادة في سعر الصرف وعرض النقد يقابلها زيادة أقل في الاحتياطي الإلزامي وسعر الخصم وهذا يعني فاعلية سياسة التعديل على سعر الصرف وزيادة عرض النقد لها تأثير أكبر من فاعلية الاحتياطي الإلزامي وسعر الخصم لأن قيمة الميل لسعر الصرف وعرض النقد أكبر من قيمة ميل الاحتياطي الإلزامي وسعر الخصم، وان المتغيرات المستقلة أثبتت معنويتها. وعند دمج المتغيرات المستقلة بشكل مشترك ويصبح لها علاقة طويلة المدى.

التوصيات: -

يوصي البحث ما يلي: -

- ١- أهمية تدخل الدولة في اتخاذ سياسات تهدف إلى تنويع العملية الإنتاجية وإعادة هيكلة الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط في تسيير الاقتصاد العراقي لكون أسعار النفط متقلبة وتؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد وتقف عائق في طريق التنمية الاقتصادية.
- ٢- الحفاظ على استقلال البنك المركزي وعدم تأثر سياساته بالتغيرات والضغوط السياسية.
- ٣- توعية المجتمع ونشر الثقافة المصرفية لدى المواطنين من أجل زيادة تعاملهم وخلق الثقة بين المواطن والبنوك من أجل رفع نسبة الودائع.
- ٤- بان (٩٦,٤%) من العملة الصعبة تذهب إلى الخارج وهنا يجب على الجهات المعنية وضع قيود مشددة والعمل على مراقبة التدفقات المالية الخارجة للحفاظ على العملة الصعبة من التسرب للخارج وزيادة الاحتياطي النقدي من العملة الصعبة.
- ٥- العمل على زيادة سرعة تداول النقود من خلال اتخاذ سياسات إنعاش للاقتصاد العراقي، ودفع المستثمرين على الاستثمار والإنفاق وتقليل حازم المخاطرة عندهم الذي يدفعهم إلى الاكتناز الذي يؤدي إلى تقليل نسبة سرعة تداول النقود.
- ٦- تحفيز البنوك التجارية والزراعية على الاستثمار في مجال القطاع الزراعي من خلال توفير القروض للعاملين في القطاع والدخول كشركاء في الاستثمار من أجل تنمية القطاع الزراعي والنهوض به.
- ٧- العمل على رفع قيمة العملة والحفاظ على استقرار العملة، وتوفير المنتجات بأسعار جيدة وبتغطية كاملة لحجم الطلب، وتخفيض الضرائب وتقليل تكاليف المعيشة لأفراد المجتمع من أجل رفع القوة الشرائية للنقود.
- ٨- توجيه السياسة النقدية باتجاه العمل على تخفيض نسب البطالة والاستثمار في الكفاءات العلمية وتنمية الموارد البشرية.

المراجع:

- ١- أكرم محمود الحوراني وعبد الرزاق حسن الحساني، النقود والمصارف، كلية الاقتصاد، منشورات جامعة دمشق، ٢٠١٠-٢٠١١.
- ٢- البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي، <https://cbiraq.org/>
- ٣- حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب-جدة، ٢٠٠٦.
- ٤- عبد المطلب عبد الحميد، سلسلة الدراسات الاقتصادية: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٣، الطبعة الأولى.

٣٨٠ تقييم تطور السياسة النقدية وأثرها على الدخل القومي في العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

٥- محمد صالح جمعة، السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠، دار الرضا للنشر، دمشق، كانون الثاني، ٢٠٠٥.

٦- نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، عمان، دار اليازوري العلمية، ٢٠١٥، الطبعة العربية الثانية.

٧- هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، دمشق، وزارة الثقافة-الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٠.

Assessment of the development of monetary policy and its impact on the national Income in Iraq for the period (2004-2019)

Prof. El-Sayed Hassan Mohamed Mostafa Gado

Head of the Department and Lecturer of Agricultural Economics,
Faculty of Agricultural, Benha University

Prof. Saied Abbas Mohamed Rashad

Lecturer of agricultural extension, Faculty of Agricultural, Benha University

Saif Ghayyib Mohammed

PhD student in the Department of Agricultural Economics,
Faculty of Agricultural, Benha University

Summary

Monetary policy is one of the most important economic policies through which the authorities work to achieve economic goals, which in turn work to achieve economic stability, achieve the economic well-being of society and raise the level of national and individual income

One of the most important objectives of monetary policy is to achieve monetary stability, maintain inflation reductions, maintain the stability and strength of the local currency, improve its value, increase the flow of the country's hard currency and maintain the stability of the exchange rate of the local currency against foreign currency and other objectives. All these objectives are achieved through the monetary authority of the country represented by the Central Bank by setting the required objectives and developing appropriate plans and strategies and turning them into tasks that are implemented practically within a specified period of time.

The research problem revolves around the extent to which monetary policy in force during the period of time (2004-2019) can positively affect Iraq's national income despite the rents of the Iraqi economy resulting from a relatively total reliance on oil revenues that leads to many disruptions, shocks and setbacks that adversely affect the country's economic stability and forced monetary authorities to change monetary policy emergency or use mechanisms that may adversely affect the stability of prices, the value of the local currency and the achievement of the goals that were to be achieved in order to develop the Iraqi economy.

The most important objective of the research is to identify the evolution of monetary policy and its instruments during the time period (2004-2020). Identify weaknesses in the monetary policy in force during the period of time mentioned. To determine the impact of the monetary policy on Iraq's national income and its contribution to increasing national income during the time period (2004-2019).

Keywords: monetary policy - monetary policy evaluation - economic policies - national income - the impact of monetary policy on national income.